جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم: التمويل والمصارف

أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

للفترة(2000- 2013)

The Impact of Liquidity on the Profitability of the Jordanian Islamic Banks

For the Period of(2000-2013)

إعداد

أحمد إمحمد زايد

إشراف

الدكتور محمود جرادات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني / 2015

تفويض

أنا الطالب **أحمد محمد زايد**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /2015

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **أحمد إمحمد زايد** الرقم الجامعي: **1220503008**

التخصص: **تمويل ومصارف** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

للفترة (2000- 2013)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.......................... التاريخ 25 / 03 /2015

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الاردنية

للفترة (2000- 2013)

The Impact of Liquidity on the Profitability of the Jordanian Islamic Banks

For the Period of(2000-2013)

وأجيزت بتاريخ: ٢٥ / ٠٣ /٢٠١٥

إعداد

أحمد إمحمد زايد

إشراف

الدكتور محمود جرادات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١- الدكتور محمود على جرادات	(مشـــرفاً ورئيساً)	....
٢- الدكتور غازي عبد الحميد الرقيبات	(عضـــــــــواً)	....
٣- الدكتور حسين على الزيود	(عضـــــــــواً)	....
٤- الدكتور زكريا سلامة شطناوي	(عضواً / خارجياً)	....

د

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى....... (روح والدي العزيز)

إلى من وهبتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض....... (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي.....

(إخوتي الأعزاء)

إلى التي ساندتني وشجعتني

وكان حبها مصدراً لقوتي ونجاحي

إلى رفيقة عمري

(زوجتي الغالية)

إلى رحيق أيامي ومهجة نفسي وهواها

إلى الذين تنعش ضحكاتهم صدري ويزول معها معاناتي

(أبنائي الأحباء)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني....... (أصدقائي وزملائي)

الشكر والتقدير

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي سيرة العلم والنجاح

فواجب علي شكرهم ووداعهم فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله

وأخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملي

إلى الأساتذة الكرام في كلية المال والأعمال وأتوجه بالشكر الجزيل إلى

الدكتور:

محمود جرادات

الذي تفضل بإشراف على هذه الرسالة فجزاه الله عني كل خير وله مني كل التقدير والاحترام..

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع

قائمة الجداول

أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية

للفترة (2000– 2013)

إعداد

أحمد إمحمد زايد

إشراف

الدكتور محمود جرادات

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن خلال المدة (2000- 2013).

بينما كانت مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تكون مقيدة في استخدام الأموال الزائدة لديها من إيداعات المستثمرين فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض مما يتوجب على البنوك الإسلامية البحث عن أدوات استثمارية جديدة من أجل استثمار هذا الفائض

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء ثلاثة نماذج للانحدار الخطي، بحيث تم التعبير عن فائض السيولة بكل من السيولة الكلية ومخاطر السيولة، بينما تم التعبير عن الربحية بكل من العائد على الأصول، والعائد على الملكية، والعائد لكل سهم. وقد تكونت عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر لفائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تحرص البنوك الإسلامية الأردنية على القيام بالمشروعات الاستثمارية والتي من خلالها تستغل فائض السيولة الذي لديها.

الكلمات المفتاحية: فائض السيولة، الربحية، البنوك الإسلامية الأردنية.

The Impact of Liquidity on the Profitability of the Jordanian Islamic Banks
For the Period of (2000-2013)

Prepared by:

Ahmed Emhammad Zayed

Supervised by:

Dr. Mahmoud Jaradat

ABSTRACT

The aim of this study was to identify the impact of excess liquidity on the profitability of Islamic banks in Jordan during the period (2000-2013).

While the study was a problem in that the Islamic banks are constrained to use the extra money to have deposits of investors, this leads to an excess which must Islamic banks search for new investment tools in order to invest this surplus.

To achieve the objective of the study a descriptive analytical approach was used by building three models of linear regression. the excess liquidity was expressed by total liquidity and liquidity risk, while the profitability was expressed by return on assets, return on equity and earnings per share. The study sample consisted of Jordan Islamic Bank, Islamic International Arab Bank.

The results of the study indicated that there is no effect for the excess liquidity on the profitability of the Jordanian Islamic banks.

The study recommended that the Jordanian Islamic banks have to do the investment projects through exploiting the excess liquidity that it have.

Key Words: excess liquidity, profitability, Jordanian Islamic banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

حظيت المصارف الإسلامية بأهمية كبيرة في تسهيل تدفق الأموال بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، فقد أصبحت البنوك الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من القطاع المصرفي في الدول العربية والإسلامية حيت تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية في أنها مصارف استثمارية تنموية الذي يحكم أعمالها ضوابط المعاملات كما أنها تعتبر مؤسسات تمويل واستثمار وأعمال, وتتنوع وتتعدد أنشطة المصارف الإسلامية بجانب الخدمات المصرفية وفقاً لصيغ الاستثمار الاسلامي وتتطلب هذه الأنشطة سيولة نقدية على فترات غير منتظمة، إلا أن المصارف الإسلامية واجهتها العديد من العقبات منها أنها لا تستطيع التصرف بسرعة في فائض السيولة مثلما تفعل البنوك التقليدية فهي بمقدورها أن تودع فائض السيولة في أي وقت للبنك المركزي أو لدى بنوك اخرى او استثمارات أو شراء أوراق مالية حكومية وذلك لأنها تتعامل بنظام الفائدة الربوية، كما تستطيع البنوك التقليدية في حالة العجز الاقتراض من أي بنك تقليدي آخر أو من البنك المركزي, أما المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض من البنوك الاخرى و البنك المركزي كامقرض اخير لان ذلك يعود عليها بالفائدة, ولكنها تستثمر هذه الأموال في مشروعات اقتصادية التي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة وتساهم في التنمية وتحتاج إلى سيولة (قنطقجي,2007,ص13).

ونظراً لطبيعة البنوك الإسلامية وافتقارها إلى رعاية البنوك المركزية حيث أنها لا تعتبر الملاذ الأخير للحصول على السيولة كما هو الحال في البنوك التقليدية، ونظراً لطبيعة الودائع في البنوك الإسلامية، إضافة إلى ضعف آليات التمويل والحصول على السيولة من أسواق مالية إسلامية، لمجابهة أي نقص محتمل في السيولة، تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بمقدار كبير من الأموال السائلة، لمجابهة متطلبات السيولة المختلفة، من عمليات التشغيل اليومية أو نتيجة لدافع الحيطة من مغبة عدم موائمة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة، أو نتيجة لدافع المضاربة الذي يتيح استغلال فرص مربحة وغير متوقعة، وبالتالي كل ذلك يستوجب من البنوك الإسلامية الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة من السيولة عما هو عليه الحال في البنوك التقليدية، وفي المقابل، فإن الاحتفاظ بمقادير مرتفعة من السيولة سيزيد من مخاطر عدم استغلال الموارد المالية في البنوك الإسلامية، التي قد ترجع إلى ارتفاع تكلفة الأموال، وانخفاض كفاءة التكاليف، والذي يؤثر وبشكل كبير على وضعها التنافسي، وبشكل ينعكس سلباً على الأرباح، ومن ثم على الأداء وعلى قيمة البنوك الإسلامية السوقية (شبخون,2001,ص31).

(2-1) مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تكون مقيدة في استخدام الأموال الزائدة لديها من إيداعات المستثمرين وهذا يؤدي إلى وجود فائض مما يتوجب على البنوك الإسلامية البحث عن أدوات استثمارية جديدة من أجل استثمار هذا الفائض، وفي بعض الأحيان لا يوجد استثمارات أخرى يمكن للمصارف الإسلامية الاستثمار فيها، فإنها تقوم بإيداع المبالغ الزائدة لدى البنك المركزي والاحتفاظ بنسبة السيولة القانونية المقدرة بـ 30% (البنك المركزي الأردني, قانون 28، 2000)

ويمكن التعرف على أثر فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية من خلال تحليل بعض النسب المالية وتتمثل بالنسبة السيولة الكلية والنسبة مخاطر السيولة لبعض المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على ربحية السهم.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة كالتالي:

هل هناك أثر لفائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013)؟

وبالتحديد تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التفصيلية التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013)؟

2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013)؟

3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013)؟

(3-1) أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في محاولة دراسة أثر فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية الأردنية على بعض مؤشرات المالية التي تتمثل في العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد لكل السهم من خلال تحليل نسبة السيولة الكلية ونسبة مخاطر السيولة ، حيث

أن فائض السيولة للبنوك الإسلامية لا تستفيد منها ولا تستطيع استثمارها في أدوات استثمارية مختلفة تعود عليهم بالربح والخسارة, وأن قلة وجود استثمارات مالية إسلامية تجعل البنوك الإسلامية بالاحتفاظ السيولة الزائدة لدى البنك المركزي .

(4-1) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).

وبالتحديد تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

1. معرفة أثر فائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).
2. معرفة أثر فائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).
3. معرفة أثر فائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).

(5-1) فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).

الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية ومخاطر السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).

الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية ومخاطر السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال المدة (2000-2013).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2-1) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للإطار النظري لموضوع الدراسة، حيث تضمن الإطار النظري مبحثين: الأول يتعلق بالبنوك الإسلامية، والثاني يتعلق بالسيولة المصرفية. كما يتضمن هذا الفصل عرضاً للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية.

(2-2) البنوك الإسلامية

(2-2-1) نشأة المصرفية الإسلامية

يعود ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1940م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينيات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بهدف وضع تقنيات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار الأنظمة الإسلامية، ولكن هذا التفكير استغرق وقتاً طويلاً ولم يقم بتطبيقه أحد سوى مصر في بداية الستينيات. حيث كانت مجموعة من القرى سميت بميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية المدينة الأولى التي شهدت أول تجربة مصرفية إسلامية على الرغم من عدم استمرارها لسنوات طويلة (النجار، 1993، ص59).

ويوضح Abdul Gafoor (1995، ص101) أن الإشارات الأولى لفكرة المصرفية الإسلامية بدأت في كتابات عدد من الاقتصاديين الإسلاميين الباكستانيين، في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، وقد أكّدوا جميعاً على الحاجة إلى البنوك التجارية من جهة، وعلى مساوئ مؤسسة الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى، وقدموا اقتراحات مصرفية بديلة تقام على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، أما الكتابات المتخصصة بالمصرفية الإسلامية حصراً، فقد بدأت بالظهور خلال عقدي الستينات والسبعينات، على يد اقتصاديين وعلماء باكستانيين ومصريين وعراقيين. وقد تم تبنّي الفكرة مؤسسياً في أوائل السبعينات، إذ تبناها مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية الذي عقد في كراجي عام 1970م، وكذلك أول مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976م، وكذلك مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي انعقد في لندن عام 1977م. وقد كان من نتيجة ذلك أن تمّ تأسيس أول بنك إسلامي، هو البنك الإسلامي للتنمية. وقبل ذلك كانت هناك تجارب لإنشاء بنوك إسلامية صغيرة، ذات أغراض محددة واحد في ماليزيا منتصف الأربعينات، والآخر في الباكستان في أواخر الخمسينات، إلاّ أنهما لم يتمكنا من الاستمرار.

وفي أواخر الخمسينات قامت مؤسسة في إحدى المناطق الريفية في الباكستان باستقبال الودائع من مالكي الأراضي الأغنياء لتقدمها إلى فقراء المزارعين، من أجل تحسين إنتاجهم الزراعي والنهوض بمستواهم المعيشي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد عليها، كما أن القروض المقدّمة إلى المزارعين كانت بدون عائد أيضاً، وإنما كانت تلك المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط. غير أنها أغلقت أبوابها في أوائل الستينات، نتيجة لعدم استمرار الإقبال على الإيداع فيها (Wilson, 1983, p75).

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية في عام 1972م، والذي نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي (زين الدين، 2005، ص1361).

ولم تأخذ البنوك الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينيات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة عام 1974م إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي باشر أعماله في عام 1975م (الخاقاني، 2002، ص134).

(2-2-2) مفهوم البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية على أنها "منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميته وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام" (الكبيسي، 2005، ص1919).

وقد تم تعريف البنوك الإسلامية من قبل اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاؤها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (المالقي، 2000، ص26).

ويوضح الكفراوي (2001، ص144) أن مفهوم البنوك الإسلامية يتضمن عناصر أساسية وهي:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.
2. حسن اختبار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.

3. الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.
4. تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.
5. تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقاً للأولويات الإسلامية، الضروريات فالحاجات فالكماليات.
6. أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي.

(2-2-3) أهداف البنوك الإسلامية

تتمثل أهم أهداف البنوك الإسلامية بما يلي (المغربي، 2004):

1. إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية: حيث إن البنوك الإسلامية تقوم على أساس حفظ المال والتعامل به بالطريقة الشرعية، فإنها بذلك تشجع الأفراد المتعاملين على تهذيب سلوكهم تجاه ما يملكون من أموال بحيث يستفيدون منها وفقاً للمنهج الإسلامي في حال زيادتها أو الحاجة إليها. ويكون ذلك من خلال الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية، واستيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام، والدعوة إلى سبيل الله من خلال تقديم النصح والإرشاد نحو إتباع السلوك والمنهج الإسلامي في استثمار وتوظيف الأموال.
2. تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به: وذلك من خلال أن المساهمين استثمروا أموالهم بالطرقة الشرعية، بينما العاملون في البنك يقومون بأعمال لا مجال معها في الشك من شرعيتها، وبالتالي يرزق الجميع الرزق الحلال. ويتم تحقيق ذلك في حال الوصول إلى قدر مناسب من الأرباح للمساهمين، وتحقيق الانتشار الجغرافي للبنك وتكوين سمعة طيبة وزيادة عدد المتعاملين فيه، وتنمية المهارات والكفاءات الإدارية للموظفين.
3. إشباع حاجات الأفراد المالية: من خلال العمل على تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتوظيفها وفقاً للمبادئ الإسلامية، وتوفير وسائل التمويل الملائمة لمختلف الفئات، وتقديم الخدمات المصرفية غير الربوية من خلال التنويع في تلك الخدمات والتوسع بها.

4. رعاية متطلبات ومصالح المجتمع: حيث تهتم البنوك الإسلامية بمتطلبات أبناء المجتمع وحاجاتهم بحيث توفرها لهم وفقاً للنظام الإسلامي الشرعي، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق التكافل الاجتماعي بين مختلف الأفراد، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وإيجاد البدائل المختلفة لحلولها تبعاً للظروف التي يمر بها الفرد.

(4-2-2) ميزانية البنوك الإسلامية:

تتكـون ميزانيـة البنـك الإسـلامي مـن جـانبين أساسـيين وهمـا الموجـودات وتتمثـل فـي اسـتخدامات البنـك لمـوارده، والمطلوبـات التـي تمثـل جميـع مـوارد البنـك المدينـة للمسـاهمين والمودعين وسوف تكون موضحة بالتفصيل في الجدول التالي (صوان، الخالدي، 2005).

جدول رقم (1)

ميزانية البنوك الإسلامية

الموجودات (الأصول) Assets	**المطلوبات (الخصوم)Liabilities**
1- نقد في الصندوق	1- حسابات الائتمان / ودائع تحت الطلب
2- ارصدة لدى المصارف ارصدة لدى المصرف المركزي / ارصدة لدى المصارف الاخرى .	2- حسابات الاستثمار المشترك ودائع التوفير / ودائع تحت إشعار/ ودائع لأجل .
3- محفظة الأوراق المالية أسهم عادية / مشاريع وتمويلات المحافظ الاستثمارية (سندات المقارضة)	3- حسابات الاستثمارات المخصص
4- قروض حسنة	4- المحافظ الاستثمارية / سندات المقارضة
5- مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك المضاربة والمشاركة والمرابحة و الاستصناع / استثمارات أخرى	5- ودائع المصارف المحلية والخارجية
6- مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص	6- تأمينات نقدية مختلفة
7- أرصدة مدينة أخرى	7- مخصصات مختلفة
8- موجودات ثابتة (بعد الامتلاك)	8- أرصدة دائنة أخرى
9- موجودات أخرى	9- مطلوبات أخرى . 10- مجموع المطلوبات . 11- رأس المال المدفوع . 12- الاحتياطيات و الارباح المحتجزة احتياطي القانوني / احتياطي اختياري . اختياري خاص / أرباح محتجزة أو مدورة . 13- مجموع حقوق المساهمين .
مجموع الموجودات	**مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين**

أولاً: الموجودات:

1- نقد في الصندوق يمثل جميع النقود الموجودة في خزائن المصرف.

2- أرصدة لدى المصارف (المحلية والخارجية) تتكون من الاحتياطي النقدي القانوني لدى المصرف المركزي، وأرصدة لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

3- محفظة الأوراق المالية تتكون من أسهم عادية للشركات والبنوك الإسلامية التي يستثمر المصرف الاسلامي أمواله فيها متوقعاً الحصول على أرباح، كما تشمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حصيلة إصدارات سندات المقارضة.

4- قروض حسنة وهي قروض يقدمها المصرف الاسلامي للعملاء لغايات وظروف اجتماعية.

5- مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك وهي مشاريع ممولة حسب صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع وغيرها ويضاف إلى ذلك استثمارات أخرى في العقارات والسلع المستوردة وغيرها.

6- مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص ويقصد بذلك تمويل مشروعات مخصصة لغرض معين أو مشروع محدد.

7- أرصدة مدينة أخرى تتكون هذه الأرصدة المدينة من تأمينات مستردة وإيرادات مستحقة من الاستثمارات لكنها غير مقبوضة ومصاريف مدفوعة مقدماً كالإيجارات.

8- موجودات ثابتة (صافي بعد الاهتلاك) وهي الأراضي والعقارات والأثاث وأجهزة الحاسوب والمعدات والسيارات التي يمتلكها البنك وتحسب قيمتها بسعر التكلفة بعد تنزيل الاهتلاك ولا يحتسب الاهتلاك على الأراضي.

9- موجودات أخرى تتألف مثلاً من شيكات تحت التصفية ومطبوعات ورصيد حسابات المركز وفروع البنك.

ثانياً المطلوبات:

1- حسابات الائتمان تتمثل في الحسابات الجارية تحت الطلب وتمثل ودائع تحت الطلب ولا تشارك في الأرباح كونها حسابات الائتمان.

2- حسابات الاستثمار المشترك تشمل على ودائع العملاء، وتصنف على أساس ودائع توفير وودائع خاضعة لإشعار وودائع للأجل.

3- حسابات الاستثمار المخصص هي ودائع العملاء التي تستثمر في مشروع محدد أو متخصص لغرض معين، ويتحمل أصحاب هذه الودائع مخاطر الاستثمار وحدهم.

4- المحافظ الاستثمارية تعتبر حصيلة إصدارات سندات المقارضة سواء كانت سندات مقارضة مشتركة أو مخصصة.

5- ودائع المصارف (المحلية والخارجية) تتكون من ودائع تحت الطلب المصارف المحلية وأخرى المصارف الخارجية.

6- تأمينات نقدية مختلفة تأمينات نقدية على التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

7- مخصصات مختلفة تتكون هذه المخصصات من:

أ- مخصص مخاطر الاستثمار حيت يتم اقتطاع نسبة معينة سنوياً من صافي أرباح الاستثمار المتحققة على حسابات الاستثمار المشترك، ويحول المبلغ المقتطع لحساب مخاطر الاستثمار.

ب- مخصص ضريبة الدخل.

ث- مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

ج- مخصصات أخرى.

8- أرصدة دائنة أخرى تتمثل في الأرصدة مصاريف مستحقة مطلوب دفعها كالإيجارات ورسوم المياه والكهرباء والهاتف وإيرادات مقبوضة مقدماً، وصافي الأرباح المعدة للتوزيع.

9- مطلوبات أخرى تتكون من شيكات وسحوبات مصرفية مقبولة الدفع وحصة العملاء من أرباح الاستثمار المشترك.

10- مجموع المطلوبات يتكون من مجموع البنود التسع التي سبق ذكرها.

11- رأس المال المدفوع هو عبارة عن رأس المال المدفوع كاملا للمصرف بعد الاكتتاب به.

12- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أو المدورة تشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص.

13- مجموع حقوق المساهمين يتألف من مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

أما مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين فإنه يساوي في القيمة مجموع الموجودات في ميزانية المصرف.

(5-2-2) مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في البنوك الإسلامية تقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي (الموسوي، 2011 ,ص.133):

أ. المصادر الداخلية: وهي الأموال التي تعود لملاك البنك وتتضمن البنود التالية (خلف، 2006 ,ص97)

1. **رأس المال المدفوع:** يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ويشكل جانباً أساسياً في جملة موارده، ويمثل رأس المال المدفوع الأموال التي تجمع من مؤسسي البنك والمساهمين عند بدء تكوينه وأي إضافات أو تخفيضات في المستقبل (نجيب وآخرون، 2001 ,ص.167).
ويوضح (داغي ,2002 ,ص103) أن المساهمين في البنوك الإسلامية لا يشتركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم، والأموال التي دفعوها أصبحت ملكاً للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم ولذلك لا يجوز التمايز بالأسهم.
2. **الاحتياطات:** يحدد النظام الأساسي لكل بنك إسلامي كيفية تكوين الاحتياطي العام وذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للاحتياطي العام، ويعد الاحتياطي العام من الموارد الداخلية أو الذاتية الواضحة الأهمية بالنسبة إلى موارد البنوك الإسلامية، والاحتياطي العام ينقسم إلى قسمين أساسيين هما: الأول احتياطي قانوني يكون ملزماً بتكوينه بحكم القانون والثاني احتياطي خاص يقوم البنك بتكوينه اختيارياً يهدف منه إلى دعم المركز المالي وزيادة ثقة العملاء بالبنك. ويطلق عادة على رأس المال والاحتياطي تعبير (الحسابات الرأسمالية) (السيسي، 1997، ص64).
3. **الاحتياطات والأرباح المحتجزة:** ويحددها النظام الأساسي للبنك الإسلامي واستناداً إلى ما يقرره مجلس إدارة البنك في نهاية كل سنة مالية وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور إلى الأعوام اللاحقة وبإمكان البنك إضافتها إلى الاحتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس مال البنك، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة مورداً ذاتياً من موارد البنك الإسلامي (الموسوي، 2011,ص135). ويقصد بالاحتياطات "الأرباح المتحققة من أعمال البنك غير الموزعة، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية، وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها بالأصل تمثل أرباحاً كان يجب أن توزع عليهم" (العجلوني، 2008، ص176).

ب. **الموارد الخارجية:** وهذه المصادر وتتضمن البنود التالية:

1. **الودائع تحت الطلب:** وتسمى أيضاً بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان، وتقوم البنوك الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع، وهذا النوع من الودائع لا يشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر. وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية ما يلي (عاشور، 2003، ص100):

أ- لا تستحق هذه الودائع أية أرباح ولا تتحمل أي خسائر.

ب- يضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة.

ج- يفوض المودع البنك بحرية التصرف بالوديعة ما دام ضامناً لها.

د - للمودع حرية سحب جزء أو كامل قيمة الوديعة متى شاء.

هـ- للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسوية التزاماته المادية.

و- لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكبر من قيمة رصيد الوديعة.

1. **الودائع الإدخارية:** ويطلق عليها أحياناً حسابات الاستثمار المشترك، إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع الإدخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها وتوقع معهم عقداً للمضاربة ويكون المصرف في هذه الحالة المضارب والمودعون هم أرباب المال , وقد تكون المضاربة مطلقة كما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين، ويحصل أصحاب الودائع الإدخارية على دفاتر توفير، إذ يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به. وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها (عبد الله ,سعيفان،2008، ص37).

2. **الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار المخصص:** وهي الودائع النقدية التي تقبلها البنوك الإسلامية من المودعين لغايات الاستثمار المخصص في مشروع محدد أو استثمار لغرض معين، ويوقع بموجبه البنك الإسلامي عقداً للمضاربة المقيدة بحيث يكون البنك هو المضارب والمودعون في حسابات الاستثمار المخصص هم أرباب المال. ويقوم البنك بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية بحسب الاتفاق وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال المدة الاستثمارية للمشروع، وفي حالة الربح المتحقق فإنه يوزع بين أصحاب

الودائع والبنك المضارب وفقاً إلى النسب المتفق عليها التي تحدد مسبقاً عند فتح الحساب، أما في حالة حدوث خسارة فسيتحملها أصحاب حسابات الاستثمار المخصص بالكامل بشرط عدم تقصير البنك الإسلامي أو تعديه (الموسوي، 2011,ص140).

3. **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات. وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة (يسري، 2001، ص352).

4. **صكوك الاستثمار:** ظهر الاهتمام بتوفير بديلٍ مناسب للسندات الربوية في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976م، ثم تبعته محالاوت عدة منها محاولة الدكتور سامي حمود في بحثه (سندات المقارضة) الذي قدمه ضمن مشروع إنشاء البنك الإسلامي بالأردن عام 1978، وكان المقصود من هذه المحاولات إيجاد البديل الإسلامي لسندات القرض التي تقوم على أساس الفائدة الربوية (الشايجي,الحجي، 2005، ص907). حيث يمكن للبنوك الإسلامية بشكل عام أن تصدر عدة أنواع من الصكوك التمويلية الإسلامية بهدف تمويل وتوفير الموارد المالية للبنك والتي تمكنه من القيام بمشروعاته الاستثمارية، ومن هذه الأنواع: صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة، وصكوك المشاركة في العائد، وصكوك استثمار مشروع معين (العجلوني، 2008,ص53).

ومما سبق يتبين لنا أن الموارد المالية للبنوك الإسلامية مشابهة بالموارد المالية في البنوك التجارية من حيث مصادرها الرئيسة، إلا أن الاختلاف يكون في الصيغة التعاقدية بين البنك والمدعين وتحمل المخاطر، حيث يضمن البنك التجاري للمودع المستثمر فيه الوديعة مع الفوائد المستحقة في نهاية المدة، ولكن في البنوك الإسلامية فإن المستثمر المودع يتوقع الربح أو الخسارة ولا يضمن له البنك الإسلامي أصل الوديعة ولا عوائدها.

(2-3) السيولة المصرفية

(2-3-1) مفهوم السيولة المصرفية

"السيولة في معناها المطلق تعني: النقدية، أما السيولة في معناها الفني فهي تعني: قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر

عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته" (عبد الحميد، 2002، ص230).

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني: "الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي" (عقل، 2006، ص158).

وتعرف السيولة المصرفية أيضاً على أنها: "مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته للمودعين والمتمولين دون الاضطرار إلى الاقتراض بفائدة، أو بيع الأوراق المالية بخسائر كبيرة" (عبادة، 2007، ص129).

ويعرفها (أمين والطراد، 2006، ص97) على أنها: "قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب".

وهي: "قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة" (أبو حمد، 2002، ص185).

أما (الراوي,2003، ص241) فيعرف السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية على أنها "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة".

(2-3-2) أهمية السيولة المصرفية

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها من الأموال، حيث يتم مواجهة العملاء لاحتياجاتهم من السيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وتعتبر مثل هذه الاحتياجات مستمرة وعليه من المفترض أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، نظراً لأن مثل هذا الاستعداد يوفر الإيجابيات التالية (الشمري، 2009، ص376):

1. الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
3. يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

(3-3-2) أهداف السيولة المصرفية

تهدف السيولة إلى تحقيق الغايات التالية (الشرفا، 2007، ص4):

1. مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين.
2. تعتبر مؤشر إيجابي ففي كثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد فهي مؤشر جيد لكل من الإدارة والمودعين وحتى البنوك المحلية.
3. تحمي الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة؛ لأن ذلك يعرض البنك لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
4. التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

ويوضح (لال الدين، 2010) أن إدارة السيولة في المصارف الإسلامية تهدف إلى ما يلي:

1. المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
2. التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
3. حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
4. تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
5. تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
6. توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.

7. تجنيب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(2-3-4) عناصر السيولة في البنوك الإسلامية

تتمثل عناصر السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية من عنصرين رئيسين وهما (المغربي، 2004، ص141):

1- السيولة النقدية:

يتميز هذا العنصر من عناصر السيولة المصرفية بإمكانية التحكم فيه بصورة مباشرة، ويتضمن الأصول السائلة بشكل كامل، حيث تشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، والودائع لدى البنوك الإسلامية ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

2- السيولة شبه النقدية:

وهي جميع الأصول التي يمكن التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون حدوث خسائر أو بأقل الخسائر، وتتضمن الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي.

(2-3-5) متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة المصرفية

يوضح (شابرا, أحمد, 2006,ص66) أن هناك العديد من المتطلبات المفترض توافرها بهدف إدارة السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية ومنها:

1- **التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي:** تشتمل أموال البنك الإسلامي على حقوق المساهمين من رأس مال وأرباح واحتياطيات، والودائع بأنواعها المختلفة الجارية والإدخارية والاستثمارية، إلى جانب أية التزامات أخرى تجاه البنوك أو البنك المركزي. وقيام البنك الإسلامي بتحديد مصادر أمواله يساعده في تخطيط احتياجاته من الأموال، وتحديد حجم الأموال الواردة له ومصادرها.

2- **تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي:** تتمثل جوانب الاستخدامات في البنك الإسلامي في النقدية بخزينة البنك، والنقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، كذلك الاستثمارات المباشرة للبنك، وعمليات التمويل المختلفة التي يمارسها البنك في

مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، بالإضافة إلى الأصول الثابتة المملوكة من قبل البنك الإسلامي.

3- **تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي:** بحيث يتمكن البنك من معرفة حجم التدفقات النقدية الداخلة، ومقارنتها بحجم التدفقات النقدية الخارجة، الأمر الذي يخلق نوعاً من التوازن في النقد الذي يملكه البنك من خلال قيامه بتحليل التدفقات النقدية المختلفة ومعرفة اتجاهاتها.

4- **التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية:** حيث أن الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة يقلل من فرص حصول البنك على الأرباح التي كان من المفترض الحصول عليها لو تم تشغيلها والاستثمار بها. وبالتالي فإنه يتعين على البنوك الإسلامية الموائمة بين السيولة والربحية بحيث تتوصل إلى أهدافها بالوسائل الفعالة (عبادة، 2007,ص40).

(2-3-6) مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تعتبر مخاطر السيولة التي من الممكن أن تواجهها البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر قليلة، نظراً لاحتفاظ هذه البنوك بفوائض السيولة نتيجة لعدم توافر فرص استثمارية كافية، إلى جانب صعوبة الحصول على سيولة بطريقة لا تتعارض مع الشريعة (إقبال ,آخرون، 2001,ص70).

وقد تنتج مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية نتيجة لسوء إدارة السيولة في البنك، وصعوبة الحصول على السيولة بتكلفة ملائمة والذي يسمى بمخاطر تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول وهو ما يسمى مخاطر بيع الأصول. وبشكل عام تكون مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أكثر حدة نظراً لعدم لجوئها إلى البنوك التجارية أو البنك المركزي بفائدة (صالح، 2009,ص3).

(7-3-2) مؤشرات السيولة المصرفية

أولاً: نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة (الكروي,2009,ص7).

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك الإسلامية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك الإسلامية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا يمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:(السعدى, 2010, ص54)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنك عن سداد التزاماته المالية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات العملاء من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة (الكروي,2009,ص9).

(8-3-2) دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تلجأ البنوك الإسلامية بسببها إلى الاحتفاظ بالسيولة وبنسبة محددة، وتتمثل هذه الدوافع بما يلي:

أولا: دافع العمليات (المبادلات)

بمعنى أن يقوم البنك الإسلامي بالاحتفاظ برصيد نقدي بهدف تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويستطيع البنك الإسلامي القيام بتخفض تكاليف المعاملات التي يقوم بها عن طريق استخدامه للسيولة النقدية التي يحتفظ بها للدفع بدلاً من القيام بتحويل أصوله إلى نقد بهدف تسييلها وتسديد المعاملات. بمعنى أنه إذا توقع البنك الإسلامي ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بتحويل الأصول غير السائلة إلى نقدية فإنه سوف يحرص على توفير السيولة النقدية.

ويوضح (2009,Bates et. al.) أن الوصول للطلب الأمثل على السيولة النقدية يكون عندما تعاني الشركة من تكاليف المعاملات بتحويل الأصول غير السائلة إلى سيولة نقدية لاستخدام تلك السيولة للدفعات.

ثانياً: دافع الحيطة والحذر

بمعنى أن يقوم البنك الإسلامي بالاحتفاظ برصيد نقدي أو شبه نقدي لمواجهة أحداث طارئة أو غير متوقعة قد تواجهه.

وقد أوضحت دراسة(2004,Almeida et al) أن دافع الحيطة والحذر تتبناه بشكل أساسي الشركات المقيدة مالياً التي تستثمر أموالها في مشاريع معينة وليس الشركات غير المقيدة مالياً التي تستثمر أموالها في مشاريع مختلفة، وذلك لصعوبة دخولها لسوق رأس المال للحصول على التمويل الكافي لاحتياجاتها. وعليه نستطيع أن نستنتج أن البنوك الإسلامية تلجأ للاحتفاظ بالسيولة نظراً لعدم إمكانياتها الحصول على الأموال والاقتراض بفائدة.

ثالثاً: دافع المضاربة

أي قيام البنوك الإسلامية بالاحتفاظ برصيد نقدي للاستفادة من الفرص الاستثمارية في المستقبل كالاستفادة من التغيرات التي تحصل على أسعار البيع والشراء.

(2-3-9)التشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الأردن

تضمنت المواد من 50-59 من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 المعمول به حالياً والذي بدأ العمل بـه اعتبـاراً مـن 2000/8/1 نصـوص المـواد التـي تـنظم عمـل المصـارف الإسـلامية فـي الأردن، حيث حدد القانون الجديد أهداف وغايات البنك الإسلامي، وهي تقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار غير القائمة على أساس الفائدة، وكذلك تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أسس المنفعة المشتركة.

وقد تطرق القانون المذكور إلى الأمور التي يجب مراعاتها عند ممارسة البنك الإسلامي للأعمال المصرفية مراعياً أن تكون تلك الأعمال والنشاطات متفقة مع الآراء الفقهية المعتمدة وأن تكون تلك الأعمال والنشاطات غير قائمة على أساس الفائدة. (قانون البنوك رقم 28 , 2000)

كما حددت تلك المواد أعمال البنك الإسلامي والخدمات التي يقدمها كما يلي:

1- قبول الودائع والحسابات وذلك بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية المختلفة على شكل حسابات جارية وتحت الطلب وحسابات الاستثمار المشترك.

2- المحافظ الاستثمارية وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها البنك المبالغ من العملاء لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم وغالباً ما تكون المحافظ مرتبطة بمشروع معين أو صفقة معينة.

3- الاستثمارات ويستثمر البنك الإسلامي أمواله في قنوات استثمارية متعددة منها المضاربة، المشاركة، الاستثمار المباشر مثل شراء عقارات أو سيارات أو آليات أو غيرها، التأجير المنتهي بالتمليك.

4- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على أساس غير الفائدة بجميع أوجهها المعروفة أو المستخدمة سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل المملكة أو خارجها.

5- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المرعية.

6- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد بما في ذلك تقديم القروض الحسنة أو إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية.

7- تأسيس الشركات وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.

8- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح البنك الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

9- إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

وقد أوجبت المادة (58) من قانون البنوك الجديد بوجوب تقيد البنك الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بتعيين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) بقرار من الهيئة العامة للمساهمين لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص يكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:

1- مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية.

2- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعماله وأنشطته.

3- النظر في أي أمور تكلف بها وفقاً لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية .

(2-3-10) التحليل المالي لبيانات البنوك الإسلامية الأردنية

أولاً: تحليل فائض السيولة:

1. السيولة الكلية

وهي السيولة التي يتم احتسابها بقسمة الموجودات النقدية مضافاً إليها موجودات الشبه نقدية على إجمالي ودائع للبنك الإسلامي، تقيس هذه النسبة قدرة البنك على الالتزام أمام السحوبات المفاجئة والمعاملات قصيرة ومتوسطة الأجل وتحسب السيولة الكلية بالمعادلة التالية: (الدلقموني،2005,ص86)

$$\text{نسبة السيولة الكلية} = \frac{\text{الموجودات النقدية + الموجودات شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

جدول رقم (2) نسبة السيولة الكلية للبنوك الإسلامية (عينة الدراسة)

السنة	بنك الاسلامي الاردني	بنك العربي الاسلامي الدولي	المجموع	المتوسط
2000	%61.94	%66.04	%127.98	%63.99
2001	%64.31	%66.67	%130.98	%65.49
2002	%56.77	%64.23	%121.00	%60.50
2003	%65.13	%64.75	%129.88	%64.94
2004	%64.24	%59.59	%123.83	%61.92
2005	%62.55	%57.14	%119.69	%59.84
2006	%61.53	%134.81	%196.34	%98.17
2007	%56.86	%138.95	%195.81	%97.90
2008	%52.34	%46.57	%98.91	%49.45
2009	%53.18	%14.88	%68.06	%34.03
2010	%54.62	%29.04	%83.66	%41.83
2011	%55.65	%27.18	%82.83	%41.41
2012	%30.94	%28.34	%59.29	%29.64
2013	%34.24	%22.35	%56.59	%28.30

المصدر التقارير السنوية للبنك الإسلامي, بنك العربي الإسلامي الدولي

اعداد الباحث من البيانات المجمعة من التقارير

نجد من الجدول السابق أن البنك الإسلامي الأردني وبنك العربي الإسلامي الدولي يمتلكان سيولة عالية تزيد عن النسبة القانونية التي وضعها البنك المركزي الأردني المقدرة (30%)، حيث كانت سيولة بنك الإسلامي الأردني وبنك العربي الإسلامي الدولي على التوالي في سنة 2000 بـ (352.217.599), (94.817.342) دينار بنسبة (61.94%), (66.04%) حيث كان متوسط حسابي للبنكين بنسبة (63.99%), وفي سنة 2001 كانت السيولة للبنكين (402.625.704), (129.335.995) دينار أي بنسبة (64.31%),(66.67%) حيت كان متوسط حسابي بنسبة (65.49%), في حين استقرت نسبة السيولة الكلية من عام 2001 إلى عام 2005 , وأرتفعت السيولة من جديد في عامي 2006 و 2007 في بنك العربي الإسلامي الدولي بمتوسط حسابي (136.88%) يرجع ذلك لاحتفاظ البنك العربي الإسلامي الدولي باستثمارات قصيرة الاجل لتاريخ الاستحقاق المقدرة (48.559.410) دينار مقارنة بالسنوات السابقة, وفي سنة 2008 كانت السيولة في البنكين على التوالي (815.986.726),(360.695.668)أي بنسبة (52.34%),(46.57%) حيث كان متوسط حسابي بنسبة (49.45%), وفي سنة 2009 إلى

2011 في بنك الإسلامي الأردني كانت السيولة مستقرة لتصل إلى (54.48%), أما في بنك العربي الإسلامي الدولي انخفضت السيولة في عام 2009 لتصل إلى (14.88%) يرجع ذلك انخفاض الاستثمارات قصيرة الاجل المحتفظ بها البنك لتاريخ الاستحقاق المقدرة (5.605.531) دينار مقارنة بالسنوات السابقة, وارتفعت من جديد في عام 2010 إلى 2013 بمتوسط حسابي (26.72%).

2. السيولة الفعلية:

وهي السيولة التي يتم احتسابها عن طريق قسمة الموجودات النقدية مطروحاً منها الاحتياطي الإلزامي على إجمالي الودائع البنك الإسلامي (سليمان، صفاء، 2003, ص25)

تحسب السيولة الفعلية بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة الفعلية = الموجودات النقدية – الاحتياطي الالزامي × 100%

إجمالي الودائع

جدول رقم (3) نسبة السيولة الفعلية للبنوك الإسلامية (عينة الدراسة)

السنة	بنك الاسلامي الاردني	بنك العربي الاسلامي الدولي	المجموع	المتوسط
2000	%44	%66	%1.10	%55
2001	%45	%66	%1.11	%56
2002	%44	%61	%1.05	%52
2003	%55	%60	%1.15	%58
2004	%55	%57	%1.12	%56
2005	%55	%54	%1.09	%54
2006	%51	%1.18	%1.69	%85
2007	%46	%1.23	%1.69	%85
2008	%43	%42	%85	%42
2009	%45	%12	%57	%28
2010	%47	%24	%72	%36
2011	%50	%19	%69	%35
2012	%26	%24	%49	%25
2013	%30	%18	%48	%24

المصدر التقارير السنوية للبنك الاسلامي , بنك العربي الاسلامي الدولي

اعداد الباحث من البيانات المجمعة من التقارير

نجد من الجدول السابق أن السيولة الفعلية للبنك الإسلامي الأردني من عام 2000 إلى 2002 بمتوسط حسابي (44.33%), وارتفعت السيولة بمتوسط حسابي من سنة 2003 إلى 2006 بنسبة (54%), وتراجعت السيولة بمتوسط حسابي من سنة 2007 إلى سنة 2011 بنسبة (46.2%), ازدادت في الانخفاض في عامي 2013 و2012 على التوالي لتصل النسبة بمتوسط حسابي إلى (28%), أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد كانت السيولة الفعلية بمتوسط حسابي من سنة 2000 إلى سنة 2005 بنسبة (60.66%), ثم ارتفعت السيولة في عامي 2007,2006 بمتوسط حسابي (120%) يرجع ذلك في ارتفاع السيولة الفعلية لدى البنك هي السحوبات المفاجئة من اموال المودعين مقارنة بالسنوات السابقة, فيعمل البنك على توفير السيولة لسد تلك السحوبات, وكانت السيولة بمتوسط حسابي من سنة 2013,2009 بنسبة (19.5%).

3. مخاطر السيولة :

يتم حساب مخاطر السيولة بقسمة الاستثمارات مالية قصيرة الأجل على إجمالي الودائع للبنك الإسلامي وتكون عن طريق المعادلة التالية: (الدلقموني، 2005, ص90)

نسبة مخاطر السيولة = إستثمارات مالية قصيرة الاجل × 100%

إجمالي الودائع

جدول رقم (4) نسبة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية (عينة الدراسة)

السنة	بنك الاسلامي الاردني	بنك العربي الاسلامي الدولي	المجموع	المتوسط
2000	%16	0	%16	%8
2001	%18	0	%18	%9
2002	%12	%3	%14	%7
2003	%9	%4	%13	%6
2004	%8	%2	%10	%5
2005	%7	%2	%9	%5
2006	%9	%15	%24	%12
2007	%10	%13	%22	%11
2008	%8	%4	%12	%6
2009	%7	%2	%9	%5
2010	%6	%3	%8	%4
2011	%4	%5	%10	%5
2012	%4	%2	%6	%3
2013	%2	%2	%4	%2

المصدر التقارير السنوية للبنك الاسلامي , بنك العربي الاسلامي الدولي

اعداد الباحث من البيانات المجمعة من التقارير

نجد من الجدول السابق أن نسبة مخاطر السيولة من سنة 2013 و2000 بمتوسط حسابي لا تتعدى (8.57%), يرجع ذلك لوجود فائض سيولة لدى البنك يستطيع من خلالها مواجهة السحوبات من أموال المودعين وعدم وجود استثمارات قصيرة الأجل للمتاجرة فيها, وإن وجدت بنسبة بسيطة لا تؤثر على سيولة البنك, ونجد أيضا أن نسبة مخاطر السيولة من سنة 2013,2000 للبنك العربي الإسلامي الدولي بمتوسط حسابي لا تتعدى (8.5%), يرجع ذلك لوجود فائض سيولة لدى البنك يستطيع من خلالها مواجهة اى خطر قد يواجهه ونظرا لعدم وجود استثمارات مالية للمتاجرة فيها واستثمارات في شراكات حليفة وفق بيانات البنك.

(4-2) ربحية البنوك الإسلامية

مفهوم الربحية:

تسعى البنوك بشكل عام إلى تحقيق الربحية وذلك من خلال الخدمات والأعمال المصرفية التي تقدمها لعملائها مثل الودائع والاستثمارات. وتمثل أجور أو عوائد الخدمات المصرفية المقدمة إيرادات للبنك، ومقابل تقديم هذه الخدمات المصرفية يوجد مصاريف ونفقات يتحملها البنك مثل المصاريف الإدارية والعمومية، وغيرها. حيث يشكل الفرق بين المصاريف (النفقات) والإيرادات ربح البنك المتحقق (أبو عرابي وموسى، 2006,ص.88).

وهناك عدة مفاهيم تتعلق بالربح، حيث يتمثل مفهوم الربح من الناحية المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (أبو زعيتر، 2006,ص69).

ومن ناحية المحاسبين فهو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة (الكروي، 2009,ص4).

ويوضح Daniela and Brain (2010) أن الربحية تمثل مقدرة الشركة على توليد الدخل، حيث تشكل الأرباح التي تحققها الشركة أهمية كبيرة بالنسبة للمساهمين والدائنين على وجه السواء، فبالنسبة للمساهمين تشكل الأرباح المتحققة مؤشراً على الأداء المالي للشركة المساهمين فيها، أما بالنسبة للدائنين فهي مؤشراً على قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة لهم، وبالتالي فهي تمثل ملائمة الشركة المالية.

وتعرف الربحية على أنها: "المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل (حماد، 2005، ص477).

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك:

يوضح (زعيتر, 2006,ص92) أن هناك مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، نذكر منها ما يلي:

أولا: العوامل الخارجية

1. **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك الإسلامية بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية، وقد مر الاقتصاد الأردني بالعديد من الأزمات الاقتصادية والتي كان لها الأثر على أدائها، مثل أزمة سعر الصرف، وأزمة حرب الخليج، الأمر الذي أثر على مصادر أموال البنوك، وبالتالي التأثير على ربحيتها.
2. **السياسة النقدية:** يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات الرقابة الكمية وأدوات الرقابة النوعية بهدف زيادة قدرته على التحكم بالائتمان المصرفي، فعلى سبيل المثال حيث تعمل البنوك المركزية على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني بهدف الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.

ثانياً :العوامل الداخلية

1. **إدارة البنك:** حيث تتأثر ربحية البنوك الإسلامية بمدى قدرة إدارة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.
2. **حجم البنك:** يتم قياس حجم البنك من خلال إجمالي الأصول أو من خلال حقوق الملكية فيه، فمن خلال قيام البنك بتشغيل أصوله فإنه يحقق الربحية بقدر ما يمتلكه من أصول وبقدر حجم الأصول التي يستثمر بها، كما أن قيام البنك بتمويل عملياته الاستثمارية من خلال حقوق الملكية يحقق له الربحية بقدر حجم الأموال المحتجزة من حقوق الملاك والمساهمين.

3. **هيكل الودائع**: حيث يؤثر هيكل الودائع على ربحية البنوك الإسلامية من خلال محاولة البنوك الإسلامية لجذب الودائع لأجل وودائع التوفير، والتي تقوم باستخدامها لغايات استثمارية.
4. **عمر البنك:** فزيادة عمر البنك يعطي ثقة أكبر للعملاء على قدرة هذا البنك على تقديم الخدمات المصرفية نتيجة للخبرة التي يكتسبها على مر الزمن.
5. **عدد فروع البنك:** يؤدي ازدياد الرقعة الجغرافية للبنك من خلال زيادة عدد فروعه المحلية والخارجية إلى زيادة تشجيع العملاء والزبائن على التعامل معه، نظراً لأن ذلك يعتبر مؤشراً على شهرة البنك، مما يؤدي إلى زيادة حجم العمليات المصرفية التي يقوم بها، وزيادة حجم الخدمات المصرفية التي يقدمها، وبالتالي زيادة ربحيته.

مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية:

1- معدل العائد على الأصول:

ويقيس هذا المعدل مقدار الربحية التي يحققها البنك من خلال استثماره بأصوله، ويسمى أيضاً معدل العائد على الموجودات، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية : (الكروي , 2009,ص14)

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

2- معدل العائد على الملكية:

ويقيس هذا المعدل مقدار الربحية التي يحققها البنك من خلال تشغيله لأموال المساهمين فيه. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3- معدل العائد على الودائع:

ويقيس هذا المعدل مقدار الربحية التي يحققها البنك من خلال الودائع التي حصل عليها. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم}} \times 100\%$$

4- معدل العائد على السهم:

يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من الربح. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم}} \times 100\%$$

(5-2) العلاقة التبادلية بين السيولة والربحية

يعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال تنال اهتماماً من قبل الباحثين سواء من حيث طبيعة هذه العلاقة أو من حيث كيفية تحقيق التوازن في تلك العلاقة (الكروي، 2009,ص1) .

وتمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوي البنك، نظراً لأنها تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة. ويعتبر كل من السيولة والربحية هدفين متعارضين حيث تتطلب الربحية زيادة استخدام الأموال والاستثمار بها بينما السيولة تتطلب الاحتفاظ بالمال سواء بصورة نقدية أو شبه نقدية، وعليه يتوجب على إدارة البنك الموازنة بين الربحية والسيولة.

الاحتفاظ بسيولة قانونية التي ألزم بها البنك المركزي البنوك الإسلامية وهي بنفس النسبة التي تحتفظ بها البنوك التقليدية لدى البنك المركزي الأردني وقدرها 30% كحد أدنى لنسبة السيولة القانونية (البنك المركزي الأردني, مذكرة إلى البنوك المرخصة), ودون مراعاة لاختلاف طبيعة الحسابات التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية للعملاء, حيث إن غالبيتها هي حسابات استثمارية مشتركة ودون مراعاة لطبيعة التمويلات التي تمنحها البنوك الإسلامية لعملائها. (عباد, جمعة محمود,2006 ,ص50)

من النادر في البنوك أن يحدث توازن بين مصادر السيولة واستخداماتها ، في بعض الاحيان قد يتعامل البنك مع عجز أو فائض سيولة، وكلاهما يشير إلى علاقة عكسية بين السيولة والربحية، حيث الاحتفاظ بموارد سائلة تفوق الطلب المتوقع يعني عدم استغلال الفرص المتاحة

لديه لتوظيفها واستثمارها، وإذا وجد عجز بالسيولة فإنه يحتم على البنك اللجوء لبيع بعض الأصول بخسائر كبيرة للحصول على سيولة، أو التعاقد مع شركاء وأرباب مال مضاربة بشروط تعاقد تحمل البنك أعباء تفوق الأعباء الطبيعية.

لذلك يجب على البنك إدارة السيولة حيث يتمكن من مواجهة التزاماته التعاقدية مواجهة تامة، ومن أبرز مظاهر الإدارة الجيدة للسيولة تواجد نظام معلوماتي جيد للإدارة يمكن من السيطرة على السيولة بالاستناد إلى مخرجات هذا النظام من معلومات ملائمة وموثوقة، كما يستند إلى تحليل مفصل لاستحقاقات والتزامات البنك، وتوافر هيكل تمويلي منوع يستند إلى قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال، وتخطيط سليم للحالات الطارئة، والاحتفاظ بقدر كاف من الأصول المتداولة.

هناك مجموعة من المداخل التي تم تطويرها للموازنة بين الربحية والسيولة ومنها (الحلاسة، 2013,ص.98):

1- طريقة مجمع الأموال

تفترض هذه الطريقة عدم التمييز بين أموال المشروع، بحيث يتم النظر إليها كوحدة واحدة يتم استخدامها بالأسلوب والطريقة والكمية التي تساهم بتحقيق الهدف من المشروع، وتهتم هذه الطريقة بإعطاء الأولوية لعنصري السيولة والربحية عند ترتيب أولويات توظيفاتها.

2- طريقة تخصيص الموارد

ومن خلال هذه الطريقة يتم التمييز بين الأموال على أساس مصادرها من حيث طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدامات الملائمة لها، ويتم تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية، بحيث تفترض هذه الطريقة ارتباط كمية السيولة بالمصدر الذي تحققت منه الأموال.

3- المدخل العلمي

ويعتمد هذا المدخل على استخدام معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل، حيث تتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل، إلى جانب تحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، والتعرف على كيفية توزيع الأصول.

(2-6) الدراسات السابقة

يعرض هذا الجانب الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، كما وتم تناول الدراسات تبعاً لفترة الدراسة من الأحدث إلى الأقدم.

(2-6-1) الدراسات العربية

1. دراسة شحاته (2010) بعنوان:

"إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مشكلة إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية في ضوء مفاهيمها ومكوناتها وعناصرها وأسسها ومعاييرها الشرعية والفنية، بالإضافة إلى بيان البدائل الممكنة لحل مشكلة إدارة السيولة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واقتراح مجموعة من الأدوات المالية والنقدية التي يمكن الاستعانة بها في علاج مشكلة الفائض أو العجز في السيولة النقدية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التطبيقي من خلال دراسة واقع مشكلة إدارة النقدية في المصارف الإسلامية وتقييم أداء إدارة المصارف في هذا الجانب.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مشكلة السيولة النقدية تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية نظراً للتحديات المفروضة على تلك المصارف من الظروف التي تعمل فيها، وقد كان من السبل المقترحة لإدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية تنويع صيغ الاستثمارات واستحداث صيغا جديدة، والتعاون والتنسيق والتكامل بين المصارف الإسلامية.

2. دراسة داغي (2010) بعنوان:

"إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة فقهية اقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البدائل الفقهية المناسبة من خلال: التعريف بالسيولة، ومفهوم إدارة السيولة، ومكونات وعناصر السيولة، ومدى الحاجة إلى وجود السيولة في جانب الطلب والعرض، بالإضافة إلى بيان الأدوات المالية النقدية الإسلامية لإدارة السيولة، والمقارنة بين المخاطر والعوائد في أدوات السيولة النقدية، وضوابط تداول الصكوك الإسلامية باعتبارها وسيلة الإدارة السيولة.

اتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي مع استخدام المنهج الاستقرائي في بعض المباحث، إلى جانب مراعاة منهج المقارنة الفقهية في مسائله الفقهية.

أوضحت نتائج الدراسة أن إدارة السيولة تحتاج إلى سياسة مالية نقدية متزنة، بمعنى أن للدولة من خلال بنكها المركزي دوراً كبيراً في إدارة السيولة المصرفية.

وقد أوصت الدراسة بوضع سياسة نقدية ومالية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، والسعي الحثيث لإيجاد أدوات نقدية ومالية جديدة مختلفة الأزمان من قصيرة، وطويلة، ومتوسطة الأجل.

3. دراسة لال الدين (2010) بعنوان:

"إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مع التركيز على التجربة الماليزية. اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي النقدي من خلال التعريف بالسيولة وإدارتها وبيان أهميتها وأهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها، إلى جانب التطرق إلى الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاعتها وانضباطها بالضوابط الشرعية، وقد تم التركيز على دراسة الصكوك الإسلامية كأداة من الأدوات النقدية الإسلامية والتي تم بحث أهميتها في إدارة السيولة وضوابط تداولها.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن السوق الإسلامية تعاني من شح الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة، كما وأوضحت النتائج أن الضوابط التي وضعها مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتداول الصكوك وفت بالمطلوب من الجانب النظري، ولكن كان فحص الشروط والضوابط وحسن تنزيلها على المنتجات المعروضة في السوق من أهم العوائق التي واجهت أعمال الصكوك كأداة لإدارة السيولة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعاون المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي بهدف ابتكار أدوات مالية نقدية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، من خلال مشاركة آراء علماء الشريعة والمتخصصين في المصرفية الإسلامية.

4. دراسة دنيا (2010) بعنوان:

"إدارة السيولة في المصرف الإسلامي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ومن خلال المنهج النظري التحليلي تم التطرق إلى مفهوم السيولة وضرورة الإدارة الجيدة لها، وماهية السيولة في المصارف الربوية من خلال التعريف بها واستخلاص ما يمكن استخدامه في المصارف الإسلامية، وقد تناولت الدراسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بصورة مفصلة من خلال بيان تأثير الطبيعة الخاصة لتلك المصارف على مشكلة السيولة، وإلى أي مدى تحتد أو تخفف مشكلة السيولة في تلك المصارف عنها في المصارف الربوية، وتفسير ذلك.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعامل الجاد مع قضية إدارة السيولة يتطلب وجود عناصر إدارية على درجة عالية من الكفاءة، كما يتطلب العمل الجاد على المزيد من تطوير البيئة التي تعمل من خلالها المصارف.

5. دراسة السالوس (2010) بعنوان:

"إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ومن خلال استخدام المنهج النظري التحليلي أوضحت الدراسة أن موضوع السيولة لا يعتبر مشكلة في المصارف الربوية سواء كان ذلك في حالة الفائض أو النقص، حيث تمتلك المصارف الربوية القدرة على التصرف في السيولة التي لديها على خلاف المصارف الإسلامية التي تعاني من فائض في السيولة دون أن تمتلك القدرة على التصرف بهذا الفائض الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على ما تحققه من أرباح.

وقد تطرقت الدراسة إلى مفهوم السيولة ومكونات السيولة في المصارف الإسلامية، وتناولت أنواع العقود المتعلقة بالسيولة في تلك المصارف، كما تناولت الدراسة مجموعة من الآراء الفقهية الخاصة بمجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي فيما يتعلق بتلك العقود والتي تلجأ إليها المصارف الإسلامية لاستثمار فائض السيولة مثل عقد التورق والسلم والاستثمار بالأسهم وبيع الدين وغيرها من المواضيع التي تم مناقشتها وبيان حكمها في الشريعة الإسلامية، إلى جانب ذلك فقد بينت الدراسة الوسائل التي تقوم المصارف الإسلامية في اتباعها في حال حدوث نقص في السيولة.

6. دراسة السعدي (2010) بعنوان:

"المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن: دراسة مقارنة"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، بالإضافة إلى التعرف على حجم السيولة في البنوك الإسلامية ووضع التصورات والمقترحات المناسبة وتبرز مشكلة الدراسة في عدة أمور أهمها مقدار السيولة الإسلامية وما يترتب عليها من مخاطر ناتجة عن هذا المقدار وكيفية ومعالجة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للبيانات التي تم أخذها من البنوك عينة الدراسة وتم توظيفها للإجابة عن أسئلة الدراسة، ومن الأمور التي تم التوصل إليها أن البنوك الإسلامية الأردنية تملك فائضاً من السيولة وأنها كانت خلال فترة الدراسة (2008/2004) قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي من أهمها تطوير أسواق المال الإسلامية تتماشى والشريعة الإسلامية وتحل كثير من المشكلات التي تعاني منها البنوك الإسلامية وخاصة مشكلة السيولة.

7. دراسة عثمان (2009) بعنوان:

"إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات خلال الأعوام (2000- 2008).

تمثلت عينة الدراسة بأربعة مصارف في الأردن، منها مصرفان إسلاميان، ومنها مصرفان تجاريان، تم جمع بياناتها وتحليلها باستخدام أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل معاملات الارتباط والانحدار الخطي البسيط، لتحليل عوامل الربحية والسيولة والمخاطر عند إدارة الموجودات والمطلوبات.

تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وقيام المصارف التقليدية بتنويع استثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

8. دراسة زكريا (2007) بعنوان:

"إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ماليزيا نموذجا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصيغة السليمة والمناسبة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، والعمل على محاولة إيجاد بديل إسلامي لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية في ماليزيا، من خلال تحليل تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا في إدارة السيولة لديها وفق الفقه الإسلامي.

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل آراء الفقهاء لمختلف المسائل إلى جانب اعتمادها على المنهج النقدي لمختلف الاجتهادات، وقد سلطت الدراسة الضوء على مفهوم السيولة من منظور إسلامي وأوضحت طريقة إدارة السيولة في المصارف الربوية ومدى شرعيتها في ضوء الشريعة الإسلامية، إلى جانب ذلك وقفت الدراسة عند تجربة ماليزيا في إدارة السيولة في مصارفها الإسلامية وأوضحت مخالفتها لبعض الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية لديها.

(2-6-2) الدراسات باللغة الإنجليزية

1. دراسة Maqbool (2014) بعنوان:

"The Impact of Liquidity on Islamic Bank's Profitability"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الباكستان خلال الفترة (2007-2012) تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك الإسلامية في الباكستان والبالغ عددها (5) بنوك، بحيث تم تحليل العلاقة بين السيولة والربحية باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الباكستان.

2. دراسة Ahmed, et-al (2011) بعنوان:

"Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في الباكستان خلال الفترة (2006-2009)، تكونت عينة الدراسة من (6) بنوك إسلامية، وقد تم جمع البيانات اللازمة وتحليلها باستخدام تحليل الانحدار الخطي ومعاملات الارتباط. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تمثلت بكل من عمر البنك، والأصول الملموسة، والمديونية.

3. دراسة Lartey, et- al (2013) بعنوان:

"The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية في غانا خلال الفترة (2005-2010) تكونت عينة الدراسة من (7) بنوك تجارية مدرجة في بورصة غانا، وقد تم جمع البيانات اللازمة وتحليلها باستخدام تحليل الانحدار الخطي ومعاملات الارتباط. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين السيولة والربحية في البنوك التجارية في غانا إلا أن هذه العلاقة كانت ضعيفة.

(2-6-3) ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات كونها تناولت موضوع الأثر بين فائض السيولة المتمثلة في مخاطر السيولة والسيولة الكلية على الربحية المتمثلة في العائد على الاصول والعائد على الملكية والعائد على السهم بالتطبيق على البنوك الإسلامية الأردنية، وكانت المدة الزمنية لدراسة تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2013, ومن خلال ملاحظة الدراسات السابقة نجد أن معظمها تناول جانب السيولة بشكل عام دون تناول علاقتها بالربحية، وبالنظر إلى الدراسات العربية نجد أنها ركزت في مجملها على تناول موضوع السيولة المصرفية من جانب نظري دون التركيز على الجانب العملي التحليلي. فقد تناولت هذه العلاقة من خلال الجانب العملي التحليلي ولكن بالتطبيق على البنوك التجارية الأردنية دون شمول البنوك الإسلامية بالدراسة .

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

(1-3) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة المتبعة من خلال وصف مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة ومصادر جمع البيانات، وأسلوب تحليل البيانات، ومحددات الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية في هذه الدراسة، حيث تم جمع البيانات والقوائم المالية للبنوك الإسلامية من والتقارير السنوية التي يصدرها البنك الإسلامي الأردني وبنك العربي الإسلامي الدولي وذلك للفترة مابين العام 2000 إلى عام 2013 وإدخال البيانات المالية للبنوك الإسلامية على برنامج الإحصائي E-views لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة ويستند هذا المنهج تحليل أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، حيث أن طبيعة الدراسة هي دراسة تطبيقية وأن المشكلة الدراسة يغلب عليها الطابع التحليلي.

(2-3) مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك الإسلامية التي تمارس نشاطها في الأردن ، ويشمل اربعة بنوك إسلامية وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي, وبنك الراجحي. أما عن عينة الدراسة فقد تم اختيار البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، واستبعاد بنك الأردن دبي الإسلامي وبنك الراجحي نظراً لعدم توافر بياناته بالشكل الكامل ضمن فترة الدراسة لحداثة نشأتهم مقارنة بكل من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي.

(3-3) متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات هذه الدراسة بالمتغيرات التالية:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وهي المتغيرات المتعلقة بفائض السيولة، وقد تكونت من المتغيرات التالية:

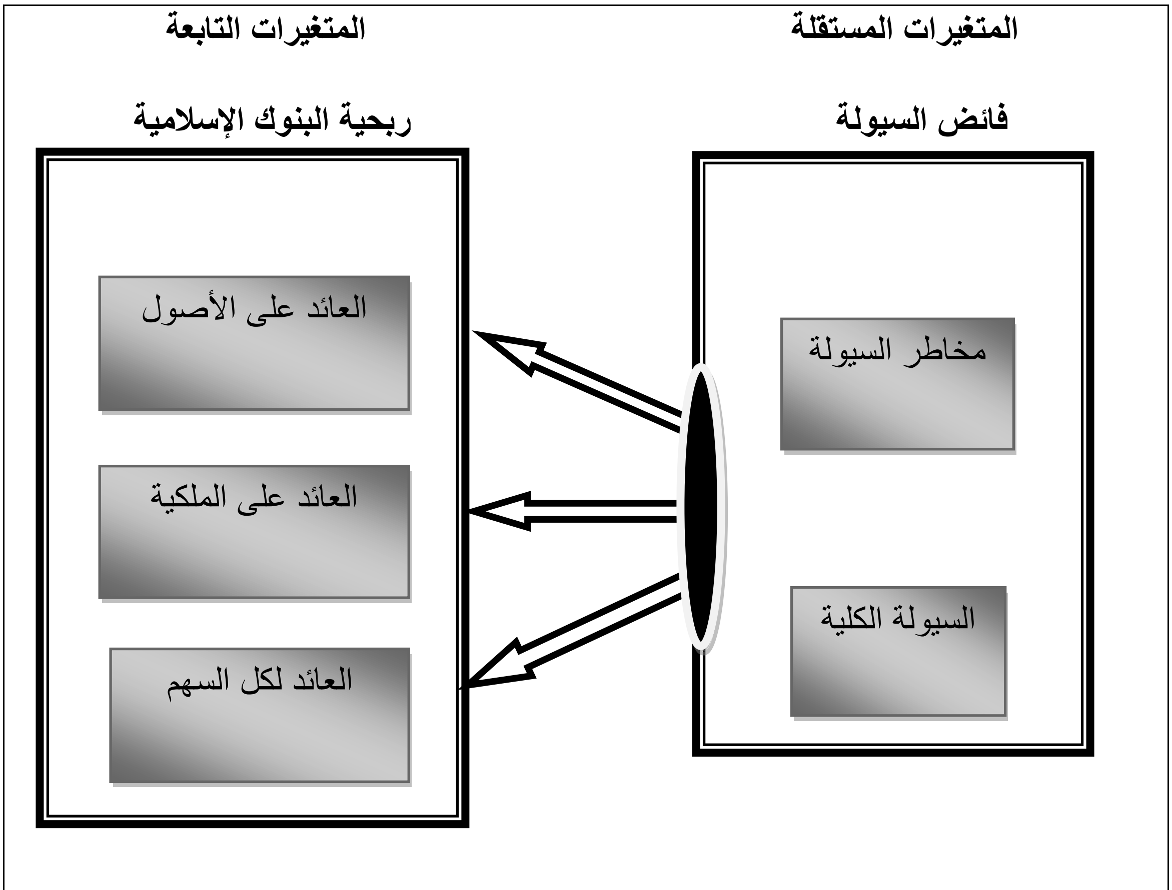
1. مخاطر السيولة: وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع.
2. السيولة الكلية: وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة النقد مضافاً إليه الاستثمارات إلى إجمالي الودائع.

ثانياً: المتغيرات التابعة، وهي المتغيرات المتعلقة بربحية البنوك الإسلامية، وقد تكونت من المتغيرات التالية:

1. العائد على الأصول: وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى صافي الربح.
2. العائد على الملكية: وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى صافي الربح.
3. العائد لكل سهم: وقد تم التعبير عنها من خلال نسبة صافي الربح إلى عدد الأسهم.

(4-3) نموذج الدراسة

الشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث

تمثلت بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالبيانات المقطعية (Panel Data) خلال الفترة (2000-2013)، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي لربط المتغيرات مع بعضها البعض. حيث تم بناء ثلاثة نماذج للانحدار الخطي على النحو التالي:

$$ROA = \alpha_\circ + \beta_1\, LIQRISK + \beta_2\, TLIQ + \mu t \ldots\ldots\ldots\ldots 1)$$

$$ROE = \alpha_\circ + \beta_1\, LIQRISK + \beta_2\, TLIQ + \mu t \ldots\ldots\ldots\ldots 2)$$

$$EPS = \alpha_\circ + \beta_1\, LIQRISK + \beta_2\, TLIQ + \mu t \ldots\ldots\ldots\ldots 3)$$

حيث:

ROA: نسبة العائد على الأصول

ROE: نسبة العائد على الملكية

EPS: نسبة العائد لكل السهم

LIQRISK: مخاطر السيولة

TLIQ: السيولة الكلية

β_1: حساسية التغير في العائد على الأصول، والعائد على الملكية، والعائد لكل السهم الناتجة عن التغير في مخاطر السيولة.

β_2: حساسية التغير في العائد على الأصول، والعائد على الملكية، والعائد لكل السهم الناتجة عن التغير في السيولة الكلية.

α_o: قيمة الثابت.

μ_t: معامل الخطأ العشوائي.

(5-3) مصادر جمع البيانات

تتمثل المصادر بالبيانات المالية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والخاصة بالبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان، إلى جانب الكتب والأبحاث ورسائل الماجستير. وعليه تمثلت مصادر جمع البيانات بالمصادر الثانوية.

(6-3) أسلوب تحليل البيانات

تم تحليل بيانات الدراسة من خلال استخدام برنامج E-Views وبالاعتماد على الاختبارات الإحصائية التالية:

1. الإحصاءات الوصفية المتمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأقل قيمة، ومعاملات الارتباط.
2. اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً.
3. اختبار Durbin-Watson: للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.
4. اختبارHeteroskedasticity: للتأكد من عدم تجانس التباين.
5. اختبار Collinearity Test: للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.
6. طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار (OLS): لاختبار فرضيات الدراسة.

(7-3) محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة كونها اقتصرت على البنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في دليل الشركات الأردني لعام 2014، وكما هو معلوم فإن عدد البنوك الإسلامية الأردنية محدود إلى جانب محدودية البيانات المتاحة لجميع البنوك في جميع فترات الدراسة.

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(1-4) المقدمة

يعرض هذا الفصل من الدراسة تحليلاً لمتغيرات الدراسة من خلال عرضه لنتائج تقدير نموذج الدراسة العملي لقياس أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

(2-4) نتائج الإحصاءات الوصفية

الجدول رقم (5) التالي يعرض ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (5)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية (%)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
LIQRISK	%6	%4	%18	.
TLIQ	%57	%27	%139	%15
ROA	%0.009	%0.005	%2	%0.001
ROE	%10	%6	%22	%2
EPS	%16	%12	%43	%3

<u>من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتبين لنا ما يلي:</u>

1. **مخاطر السيولة (**LIQRISK**):** بلغت أعلى قيمة لمتغير مخاطر السيولة حوالي (18%)، بينما بلغت أقل قيمة (0%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (6%)، وبانحراف معياري يقارب (4%).
2. **السيولة الكلية (**TLIQ**):** بلغت أعلى قيمة للسيولة الكلية حوالي (139%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (15%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (57%)، وبانحراف معياري يقارب (27%).
3. **العائد على الأصول (**ROA**):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول حوالي (2%)، بينما بلغت أقل قيمة (0.001)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (0.009)، وبانحراف معياري يقارب (0.005).

4. **العائد على الملكية (ROE):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الملكية حوالي (22%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (2%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (10%)، وبانحراف معياري يقارب (6%).
5. **العائد لكل سهم (EPS):** بلغت أعلى قيمة للعائد لكل سهم حوالي (43%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (3%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (16%)، وبانحراف معياري يقارب (12%).

(3-4) اختبار تحليل الانحدار باستخدام (OLS)

قبل إجراء اختبار تحليل الانحدار تم إجراء مجموعة من الاختبارات التي تهدف إلى صدق نتائج تحليل الانحدار، وتمثلت هذه الاختبارات بكل من: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson Stat، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، واختبار الازدواجية الخطية (VIF) وكانت نتائج هذه الاختبارات على النحو التالي:

(1-3-4) نتائج اختبار الفرضية الأولى

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة المتمثل في السيولة الكلية و مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Jarque-Bera	1.429891
Probability	0.489219

من خلال الجدول رقم (6) السابق يتبين لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي قد بلغت (0.489219)، وهي قيمة أكبر من (5%)، الأمر الذي يدل على التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ثانيا : اختبار Durbin-Watson

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار Durbin-Watson، بحيث إذا كانت قيمة هذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية فإن المتغيرات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. والجدول رقم (7) التالي يوضح نتائج اختبار Durbin-Watson:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار Durbin-Watson

المتغير	Durbin-Watson
ROA	1.0912272

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (7) نجد أن قيمة اختبار Durbin-Watson كانت تساوي (1.912272)، وبمقارنة هذه القيمة بقيمة Durbin-Watson الجدولية، نجد أنها أعلى من القيمة الجدولية العليا (dU) والتي بلغت (1.553)، بينما بلغت القيمة الجدولية الدنيا (1.224). وعلية لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity للتعرف على مدى عدم تجانس، والجدول رقم (8) التالي يوضح اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity:

جدول رقم (8)

نتائج اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

المتغير	F- Statistic	Probability
INT	4.21	0.6376

من خلال الجدول رقم (8) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) غير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.6376)، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس التباين.

رابعاً: اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Collinearity Test، وتبين من النتائج عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، والجدول رقم (9) التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (9)

اختبار الازدواجية الخطية

VIF	المتغير
2.098394	LIQRISK
1.891763	TLIQ
2.286035	ROA

*المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (9) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (5)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

خامساً: نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من عدم وجود مشكلة متعلقة بالارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للفرضية الأولى

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
LIQRISK	0.8406	0.005152
TLIQ	0.5397	0.002122
قيمة الثابت α	0.1412	0.00357
R-Squared	0.534938	
*****معنوية إحصائية عند (%1)**	****معنوية إحصائية عند (%5)**	***معنوية إحصائية عند (%10)**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (10) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفائض السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%)، حيث بلغت قيمة الدلالة لمتغير مخاطر السيولة ومتغير السيولة الكلية (0.8406)، و(0.5397) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة العدمية الأولى, ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (53%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل فائض السيولة المتمثل في (السيولة الكلية ومخاطر السيولة) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول) هي حوالي (53%)، وأن هناك ما نسبته (47%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الأصول).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROA = 0+ 0.005152 LIQRISK + 0.002122 TLIQ

(2-3-4) نتائج اختبار الفرضية الثانية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Jarque-Bera	0.601358
Probability	0.740315

من خلال الجدول رقم (11) السابق يتبين لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي قد بلغت (0.740315)، وهي قيمة أكبر من (5%)، الأمر الذي يدل على التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ثانيا : اختبار Durbin-Watson

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار Durbin-Watson، بحيث إذا كانت قيمة هذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية فإن المتغيرات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. والجدول رقم (12) التالي يوضح نتائج اختبار Durbin-Watson:

جدول رقم (12)

نتائج اختبار Durbin-Watson

المتغير	Durbin-Watson
ROE	**1.988376**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (12) نجد أن قيمة اختبار Durbin-Watson كانت تساوي (1.988376)، وبمقارنة هذه القيمة بقيمة Durbin-Watson الجدولية، نجد أنها أعلى من القيمة الجدولية العليا (dU) والتي بلغت (1.556)، بينما بلغت القيمة الجدولية الدنيا (1.240). وعلية لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

تـم اسـتخدام اختبـار تجـانس البيانـات Heteroskedasticity للتعـرف علـى مـدى عـدم التجانس ، والجدول رقم (13) التالي يوضح اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity:

جدول رقم (13)

نتائج اختبارعدم تجانس التباين Heteroskedasticity

Probability	F- Statistic	المتغير
0.8766	3.23	ROE

مـن خـلال الجـدول رقـم (13) يتبـين لنـا عـدم وجـود مشـكلة عـدم تجـانس التبـاين Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) غير دالـة إحصـائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.8766)، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

رابعاً: اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

للتأكد مـن عدم وجود ازدواجيـة خطيـة بـين متغيـرات الدراسـة، فقد تـم اسـتخدام اختبـار Collinearity Test، وتبين من النتائج عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، والجدول رقم (14) التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (14)

اختبار الازدواجية الخطية

VIF	المتغير
1.535242	LIQRISK
1.524056	TLIQ
1.012989	ROE

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (14) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (5)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

خامساً: نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة من عدم وجود مشكلة متعلقة بالارتباط الذاتي، وتجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (15)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
LIQRISK	0.3685	0.217385
TLIQ	0.9072	-0.00462
قيمة الثابت α	0.3109	0.027028
R-Squared	0.455442	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (15) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفائض السيولة المتمثل في (السيولة الكلية ومخاطر السيولة) على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%)، حيث بلغت قيمة الدلالة لمتغير مخاطر السيولة ومتغير السيولة الكلية (0.3685)، و(0.9072) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة العدمية الثانية, ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (46%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل فائض السيولة المتمثل في (السيولة الكلية ومخاطر السيولة) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الملكية) هي حوالي (46%)، وأن هناك ما نسبته (54%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الملكية).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROE = 0 + 0.217385 LIQRISK - 0.00462 TLIQ

(3-3-4) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%) لفائض السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (16) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم (16)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Jarque-Bera	0.160626
Probability	0.922828

من خلال الجدول رقم (16) السابق يتبين لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي قد بلغت (0.922828)، وهي قيمة أكبر من (5%)، الأمر الذي يدل على التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ثانياً: اختبار Durbin-Watson

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار Durbin-Watson، بحيث إذا كانت قيمة هذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية فإن المتغيرات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. والجدول رقم (17) التالي يوضح نتائج اختبار Durbin-Watson:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار Durbin-Watson

المتغير	Durbin-Watson
EPS	2.117544

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (17) نجد أن قيمة اختبار Durbin-Watson كانت تساوي (2.117544)، وبمقارنة هذه القيمة بقيمة Durbin-Watson الجدولية، نجد أنها أعلى من القيمة الجدولية العليا (dU) والتي بلغت (1.556)، بينما بلغت القيمة الجدولية الدنيا (1.240). وعلية لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity للتعرف على مدى عدم التجانس ، والجدول رقم (18) التالي يوضح اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity:

جدول رقم (18)

نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity

Probability	F- Statistic	المتغير
0.5599	3.23	EPS

من خلال الجدول رقم (18) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) غير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.5599)، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

رابعاً: اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Collinearity Test، وتبين من النتائج عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، والجدول رقم (19) التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (19)

اختبار الازدواجية الخطية

VIF	المتغير
1.527976	LIQRISK
1.523998	TLIQ
1.003453	EPS

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول رقم (19) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (5)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

خامساً: نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة من عدم وجود مشكلة متعلقة بالارتباط الذاتي، وتجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو

جدول رقم (20)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
LIQRISK	0.2436	0.577136
TLIQ	0.9853	-0.00149
قيمة الثابت α	0.6509	0.02191
R-Squared	0.511752	
***معنوية إحصائية عند (1%)	**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (20) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفائض السيولة المتمثل في (السيولة الكلية ومخاطر السيولة)على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية عند مستوى الدلالة (α≤ 5%)، حيث بلغت قيمة الدلالة لمتغير مخاطر السيولة متغير السيولة الكلية (0.2436)، و(0.9853) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة العدمية الثالثة, ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (51%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل فائض السيولة المتمثل في (السيولة الكلية ومخاطر السيولة) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد لكل سهم) هي حوالي (51%)، وأن هناك ما نسبته (49%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد لكل سهم). وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

EPS = 0+ 0.577136 LIQRISK - 0.00149 TLIQ

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(1-5) النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013)، وباستخدام تحليل الانحدار للبيانات المقطعية (Panel Data) تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أثر لفائض السيولة ممثلاً بكل من السيولة الكلية ومخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

2. لا يوجد أثر لفائض السيولة ممثلاً بكل من السيولة الكلية ومخاطر السيولة على معدل العائد على الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

3. لا يوجد أثر لفائض السيولة ممثلاً بكل من السيولة الكلية ومخاطر السيولة على معدل العائد لكل سهم في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2000-2013).

ويعزو الباحث لعدم وجود أثر لفائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية وذلك وجود فائض سيولة على شكل ودائع جارية واستثمارية ولا تستطيع البنوك استغلال فائض السيولة لديها في أدوات مالية مثل أذونات الخزينة وسندات حكومية لأن هذه الأدوات تعتمد على الفائدة،

(2-5) التوصيات

توصي الدراسة التوصيات التالية:

1. العمل على ايجاد طريقة تسمح للبنوك الإسلامية الاستثمار في أوراق مالية حكومية كأذونات وسندات الحكومة تستطيع من خلالها استثمار فائض السيولة لديها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية .

2. الاستفادة من فائض السيولة لديها من خلال توظيف تلك الاموال بتمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة ويمكن الاستفادة من التغيرات التي تحصل على أسعار البيع والشراء بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3. العمل على ايجاد الية محددة لفتح سوق مالي إسلامي يقوم على اسس الشريعة الإسلامية وذلك حتى يتيح للبنوك الإسلامية المنافسة في الأسواق والبورصات المالية من خلال دعم السوق لها وتطوير أعمالها .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو حمد، رضا صاحب (2002)، **إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو رحمة، سيرين سميح (2009)، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو زعيتر، باسل جبر (2006)، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين: 1997- 2004**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو عرابي، مروان، وموسى، شقيري (2006)، **مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية.**

أحلاسة، نصر رمضان (2013)، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

إقبال، منور، وأحمد، أوصاف، وخان، طارق الله (2001)، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، ط2، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة.

أمين، خالد، والطراد، إسماعيل (2006)، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البنك المركزي ، قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 .

حماد، طارق عبد العال (2005)، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.

الخاقاني، نوري عبد الرسول (2002)، **المصرفية الإسلامية- الأسس النظرية ومشاكل التطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

خالدي، خديجة (2005) ، البنوك الإسلامية :نشأة ، تطور، أفاق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، العدد الأول.

خلف، فليح حسن (2006)، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن.

داغي، علي (2002)، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، ع (255).

داغي، علي محيي (2010)، **إدارة السيولة في المؤسسات الإسلامية: دراسة فقهية اقتصادية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة.

الدلقموني، محمد خالد (2005)، **أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشراتها المالية (1994-2004)**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

دنيا، شوقي أحمد (2010)، **إدارة السيولة في المصرف الإسلامي**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة.

الراوي، خالد وهيب (2003)، **إدارة العمليات المصرفية**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

زكريا، محمد صبري (2007)، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ماليزيا نموذجا"، **بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه**، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

زين الدين، صلاح محمد (2005)، رؤية بعض الأكاديميين الألمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية، **المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية**، المجلد (4)، غرفة صناعة وتجارة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شيخون, محمد (2001), المصارف الإسلامية, دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الإقتصادي والسياسي, دار وائل للطباعة والنشر

السالوس، علي أحمد (2010)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، **الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة.**

السعدي، سوسن محمد (2010)، **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

سليمان،صفاء(2003)،**استثمار البنوك التجارية الفائض النقدي**، مجلة العلوم الإدارية، العدد 95.

السيسي، صلاح الدين (1997)، **الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

شابرا، محمد، وأحمد، حبيب (2006)، **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

الشايجي، وليد، والحجي، عبد الله (2005)، صكوك الاستثمار الشرعية، **من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية**، غرفة تجارة وصناعة دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، مج 3.

شحاته، حسين حسين (2010)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، **الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة**.

الشرفا، ياسر عبد طه (2007)، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **ورقة عمل**، مقدمة لليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشمري، صادق راشد (2009)، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

صالح، مفتاح (2009)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، أيام 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

صوان، محمود، حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار الأوائل، 2001 .

عاشور، يوسف (2003)، إدارة المصارف الإسلامية، ط2، غزة، فلسطين.

عباد، جمعة محمود(2006)، علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2) ،

عبادة، إبراهيم (2007)، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد الله، خالد، وسعيفان، حسين (2008)، **العمليات المصرفية الإسلامية- الطرق المحاسبية الحديثة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عثمان، عمر محمد (2009)، **إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق: الجمهورية العربية السورية.

العجلوني، محمد محمود (2008)، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

عقل، مفلح (2006)، **وجهات نظر مصرفية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان: الأردن.

العلاونة، رانيا زيدان (2005)، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: حالة الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

قنطقجي, سامر مظهر (2007), الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية, شعاع للنشر والعلوم .

الكبيسي، عبد العزيز شاكر (2005)، المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة، **من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع وآفاق المستقبل)**، المجلد (5)، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

الكروي، بلال نوري (2009)، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، المجلد (6)، العدد (24)، ص1-24.

الكفراوي، عوف محمود (2001)، **البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

لال الدين، أكرم (2010)، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة.

المالقي، عائشة الشرقاوي (2000)، **البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

المغربي، عبد الحميد (2004)، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، بحث رقم 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

الموسوي، حيدر يونس (2011)، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النجار، أحمد (1993)، **حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة**، ط1، شركة سبرينت، القاهرة، مصر.

نجيب، نعمة الله؛ يونس، محمد ومبارك، عبد النعيم (2001)، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

يسري، عبد الرحمن (2001)، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdul Gafoor, A., (1995), **Interest-free commercial banking**, Apptec publication, the nether lands.

Almeida, H., Campello, M., and Weisbach, M., (2004), "The Cash Flow Sensitivity of Cash", **The Journal of Finance**, Vol. (59), No. (5), PP. 1777-1804.

Bates, T., Kahle, K., and Stulz, R., (2009), "Why Do U.S. Firm Hold So Much More Cash Than They Used To?, **The Journal of Finance**, Vol. LXIV, No. (5), PP. 1985-2021.

Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010) .Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilities: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers. Strategic Management Journal, 31 (7), 780-801.

Wilson, Rodney, (1983), Banking and Finance in the Arab Middle East. Macmillan Publisher, London.

Maqbool, F., (2014),"The Impact of Liquidity on Islamic Bank’s Profitability", International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume (5), Issue (2), Vol. 227-230.

Lartey, V., Antwi, S., and Boadi, E., (2013),"The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana", International Journal of Business and Social Science Vol. (4), No. (3), PP. 48-56.

Ahmed, N., Ahmed, Z., and Naqvi, I., (2011), "Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan", **Interdisciplinary Journal of Research in Business**, Vol. (1), Issue (9), PP.99- 102.

الملاحق

الملحق رقم (1)
البيانات المستخدمة في التحليل

البنك الإسلامي الأردني	متغيرات مستقلة		متغيرات تابعة		
السنة	السيولة الكلية	مخاطر السيولة	ROA	ROE	EPS
2013	34.24179	0.0223013	1.374506	17.66	0.361
2012	30.94315	0.0386663	1.206306	15.93	0.292
2011	55.64802	0.0445138	0.977269	13.69	0.283
2010	54.61524	0.059182	1.119777	15.03	0.291
2009	53.17832	0.0698822	1.280502	15.77	0.279
2008	52.33765	0.081135	1.90434	21.83	0.433
2007	56.85578	0.0967879	1.440142	17.22	0.354
2006	61.52635	0.0901337	1.05787	13.42	0.241
2005	62.54649	0.0708396	0.993634	18.9	0.328
2004	64.2377	0.082066	0.295483	5.685	0.083
2003	65.1325	0.0864735	0.328506	5.624	0.08
2002	56.76732	0.1180564	0.256986	3.684	0.051
2001	64.31116	0.1808079	0.143437	1.884	0.026
2000	61.94307	0.1621049	0.326881	3.95	0.056

البنك العربي الإسلامي	متغيرات مستقلة		متغيرات تابعة		
السنة	السيولة الكلية	مخاطر السيولة	ROA	ROE	EPS
2013	22.35149	0.0168192	1.168145	13.47	0.157
2012	28.34329	0.020869	0.983766	11.44	0.115
2011	27.18178	0.0527027	0.943817	11.81	0.106
2010	29.04183	0.0252938	0.639462	8.019	0.07
2009	14.88435	0.0208391	0.249474	2.208	0.026
2008	46.56991	0.0368035	0.861997	8.365	0.107
2007	138.9523	0.1277058	1.830026	14.67	0.272
2006	134.8117	0.1525204	1.389461	12.71	0.2
2005	57.14176	0.0229332	0.935027	6.924	0.095
2004	59.59277	0.0219499	0.369463	2.949	0.037
2003	64.74754	0.0432004	0.517066	4.075	0.05
2002	64.23417	0.0266431	0.580874	3.883	0.046
2001	66.66819	0	1.138067	6.326	0.072
2000	66.04026	0	1.590935	6.939	0.078

الملحق رقم (2)

السيولة الكلية = (الموجودات النقدية + الموجودات شبه النقدية)/ إجمالي الودائع

البنك الإسلامي الأردني	الموجودات النقدية			الاستثمارات المالية قصيرة الأجل				إجمالي الودائع	
السنة	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	استثمارات في شركات حليفة	ودائع عملاء	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2013	863,923,682	71,159,559	2,127,000	0	50,501,015	0	14,790,694	2,914,956,515	12,757,958
2012	653,398,589	70,706,174	5,849,250	0	89,685,550	0	14,554,692	2,683,347,317	12,545,687
2011	1,216,010,070	111,520,291	6,310,100	0	101,478,827	0	14,494,151	2,585,780,148	19,547,794
2010	988,066,675	127,728,630	8,578,900	0	113,450,795	7,950,332	15,245,288	2,264,875,293	44,041,901
2009	771,251,223	101,622,408	4,608,500	0	98,459,139	14,459,571	19,837,758	1,894,521,286	5,197,630
2008	577,031,989	103,138,295	9,320,403	0	99,515,985	9,008,168	17,971,886	1,550,555,932	8,525,718
2007	540,537,680	94,426,772	8,437,100	266,234	111,364,016	6,004,233	14,365,182	1,357,606,174	6,197,458
2006	539,664,608	111,451,814	14,463,600	525,286	82,379,229	13,477,306	17,858,873	1,236,671,790	30,786,294
2005	502,414,400	165,020,180	0	0	42,649,874	14,283,983	28,314,330	1,155,680,164	47,717,105
2004	459,102,850	115,032,891	0	0	36,999,166	18,937,214	28,154,508	1,020,569,638	4,103,694
2003	376,537,368	121,365,038	0	0	20,392,335	23,454,438	32,377,485	876,955,556	4,519,373
2002	210,676,430	110,742,505	0	0	36,451,256	21,631,810	26,312,235	710,520,022	4,352,914
2001	197,510,937	91,918,371	0	1,973,405	84,910,756	0	26,312,235	621,508,978	4,549,894
2000	155,385,664	104,656,624	0	2,059,944	63,803,132	0	26,312,235	564,577,407	4,037,651

الملحق رقم (3)

السيولة الكلية = (الموجودات النقدية + الموجودات شبه النقدية)/ إجمالي الودائع

البنك العربي الإسلامي الدولي	الموجودات النقدية			الاستثمارات المالية قصيرة الأجل				إجمالي الودائع	
السنة	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	استثمارات في شركات حليفة	ودائع عملاء	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2013	88,130,074	10,305,374	0	0	5,488,508	2,521,380	0	462,198,825	14,034,918
2012	63,783,447	46,552,540	0	0	5,627,922	3,141,755	0	391,667,368	28,557,826
2011	56,883,960	20,276,772	0	0	5,511,261	13,047,844	0	321,608,902	30,538,167
2010	58,257,159	46,105,196	0	0	6,389,356	3,567,156	0	220,500,949	173,134,203
2009	46,324,466	67,085,126	0	0	12,857,577	5,605,531	0	676,292,094	209,690,141
2008	42,998,924	289,191,523	0	0	11,644,492	16,860,729	0	460,257,755	314,267,433
2007	34,763,651	216,521,648	0	0	6,998,049	18,434,000	0	78,875,992	120,269,604
2006	35,935,655	209,034,032	0	0	1,125,000	30,125,410	0	68,869,031	136,024,283
2005	28,681,834	140,886,771	0	0	0	7,090,000	0	233,519,376	75,639,142
2004	23,501,135	161,898,513	0	0	0	7,090,000	0	214,052,571	108,955,813
2003	19,612,698	173,675,338	0	0	0	13,818,410	0	197,594,040	122,273,645
2002	16,010,591	139,476,885	0	0	0	6,728,410	0	152,328,006	100,210,313
2001	12,302,156	117,033,839	0	0	0	0	0	112,435,616	81,563,954
2000	11,425,681	83,391,661	0	0	0	0	0	77,361,120	66,213,929

الملحق رقم (4)

مخاطر السيولة = الاستثمارات المالية قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع

البنك الإسلامي الأردني	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل				إجمالي الودائع	
السنة	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	استثمارات في شركات حليفة	ودائع عملاء	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2013	0	50,501,015	0	14,790,694	2,914,956,515	12,757,958
2012	0	89,685,550	0	14,554,692	2,683,347,317	12,545,687
2011	0	101,478,827	0	14,494,151	2,585,780,148	19,547,794
2010	0	113,450,795	7,950,332	15,245,288	2,264,875,293	44,041,901
2009	0	98,459,139	14,459,571	19,837,758	1,894,521,286	5,197,630
2008	0	99,515,985	9,008,168	17,971,886	1,550,555,932	8,525,718
2007	266,234	111,364,016	6,004,233	14,365,182	1,357,606,174	6,197,458
2006	525,286	82,379,229	13,477,306	17,858,873	1,236,671,790	30,786,294
2005	0	42,649,874	14,283,983	28,314,330	1,155,680,164	47,717,105
2004	0	36,999,166	18,937,214	28,154,508	1,020,569,638	4,103,694
2003	0	20,392,335	23,454,438	32,377,485	876,955,556	4,519,373
2002	0	36,451,256	21,631,810	26,312,235	710,520,022	4,352,914
2001	1,973,405	84,910,756	0	26,312,235	621,508,978	4,549,894
2000	2,059,944	63,803,132	0	26,312,235	564,577,407	4,037,651

الملحق رقم (5)

مخاطر السيولة = الاستثمارات المالية قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع

البنك العربي الإسلامي الدولي	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل				إجمالي الودائع	
السنة	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	استثمارات في شركات حليفة	ودائع عملاء	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2013	0	5488508	2521380	0	462198825	14034918
2012	0	5627922	3141755	0	391667368	28557826
2011	0	5511261	13047844	0	321608902	30538167
2010	0	6389356	3567156	0	220500949	173134203
2009	0	12857577	5605531	0	676292094	209690141
2008	0	11644492	16860729	0	460257755	314267433
2007	0	6998049	18434000	0	78875992	120269604
2006	0	1125000	30125410	0	68869031	136024283
2005	0	0	7090000	0	233519376	75639142
2004	0	0	7090000	0	214052571	108955813
2003	0	0	13818410	0	197594040	122273645
2002	0	0	6728410	0	152328006	100210313
2001	0	0	0	0	112435616	81563954
2000	0	0	0	0	77361120	66213929